



## الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

## انتخاب لشغل منصب شاغر في لجنة الميزانية والمالية

## مذكرة من الأمانة

إثر استقالة السيدة إنغريد إيكين هولمجرين (السويد) بمفعول سرى فوراً، أي اعتباراً من ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، شغل منصب في لجنة الميزانية والمالية. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٩ قرر مكتب جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") أن تجرى الانتخابات لشغل هذا المنصب في الدورة الثامنة عشرة للجمعية التي ستعقد في لاهاي في الفترة من ٢ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقد امتدت فترة الترشيح لشغل هذا المنصب من ٣ حزيران/يونيه إلى غاية ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ (بتوقيت أوروبا الوسطى)<sup>(١)</sup>.

وعند نهاية الفترة المتاحة للترشح لشغل المنصب، كانت حكومة النمسا قد رشحت السيد فيرنر درومل لملء المنصب الشاغر في لجنة الميزانية والمالية التي تتوافق مع مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى.

وسينتخب العضو الجديد في اللجنة للفترة المتبقية من فترة ولاية السيدة هولمجرين أي حتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ويجوز انتخابه مجدداً لفترة ولاية أخرى.

(١) المذكرة الشفوية ICC-ASP/18/SP/10.

## المرفق

المرشح (مع بيان مؤهلاته)

المحتويات

الصفحة

الاسم والجنسية

٢

درومل، فيرنر (النمسا).....

## درومل، فيرنر (النمسا)

[الأصل: بالانكليزية]

### مذكرة شفوية

تهدي سفارة جمهورية النمسا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف وتتشرف بترشيح السفير فيرنر درومل لمنصب في لجنة الميزانية والمالية. ويقدم هذا الترشيح وفقاً لمذكرة الأمانة العامة الشفوية ICC-ASP/17/SP/10 ولملء المنصب الشاغر في اللجنة.

ويرد في السيرة الذاتية المرفقة مزيد من المعلومات حول مؤهلات وخبرة السفير درومل.

يتمتع السفير درومل بخبرة طويلة في المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، وقد اكتسب خبرة واسعة فيما يتعلق بميزانية المحكمة الجنائية الدولية خلال فترة عمله كسفير نمساوي لدى مملكة هولندا، عندما عمل كميسر للميزانية لمجموعة عمل لاهاي لمدة أربع سنوات متتالية، وكمنسق الميزانية في الدورات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف.

### بيان المؤهلات

#### التعليم

١٩٧٤: دكتوراه في القانون، جامعة إنسبروك، النمسا

١٩٧٨: ماجستير في الشؤون الدولية، كلية الدراسات الدولية العليا، جامعة جونز هوبكنز، واشنطن العاصمة.

#### اللغات

الألمانية: اللغة الأم.

الانجليزية: بطلاقة.

الفرنسية: بطلاقة.

الإسبانية: مستوى متقدم.

#### السيرة المهنية

السلك الدبلوماسي النمساوي :

١٩٩١-١٩٩٥: سفير لدى نيجيريا

١٩٩٥-١٩٩٩: سفير لدى ليبيا

٢٠٠٠-٢٠٠٥: وزارة الخارجية النمساوية، مدير البيئة

٢٠٠٥-٢٠٠٩: سفير لدى المكسيك

٢٠٠٩-٢٠١٢: وزارة الخارجية النمساوية، سفير الدولة المضيفة  
 ٢٠١٦-٢٠١٢: سفير لدى هولندا، الممثل الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
 منذ عام ٢٠١٧: عضو معاون في هيئة التدريس في جامعة ويبستر، فيينا

### الخبرات المهنية المحددة

:٢٠١٢-٢٠٠٩

سفير الدولة المضيفة في فيينا: مسؤول عن مسائل الميزانية المتعلقة بأنشطة مؤتمرات المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها (تبلغ الميزانية حوالي ٣٠٠ ألف يورو في السنة)؛ وعضو في مجلسين استشاريين في المركز النمساوي الدولي للمؤتمرات (مركز النمسا في فيينا)؛ وتولى المسؤوليات المتعلقة بمشروع البناء الرئيسي الجاري آنذاك في مركز فيينا الدولي/مركز فيينا الدولي (حوالي ١٠٢ مليون يورو في المجموع)؛ مسؤوليات وخدمات الرقابة التي تتولاها الدولة المضيفة فيما يتعلق مثلاً باستثمارات رأس المال والاستبدال، وإدارة وصيانة مباني المؤتمرات، وما إلى ذلك مما يخص المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي.

:٢٠١٦-٢٠١٢

سفير لدى هولندا: كمنسق للميزانية في الدورات الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بهذا الدور، كان يقوم بتقديم إحاطات للجنة الميزانية والمالية (اللجنة) ويتفاعل معها؛ وكان يؤدي دور المراجع الخارجي بشأن مجموعة متنوعة من الجوانب الإدارية والمالية؛ ويقوم اتصالات مكثفة مع رؤساء هيئات المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة). وبصفته ميسراً للميزانية لمجموعة عمل لاهاي، اكتسب المعرفة المؤسسية، من بينها، في المجالات التالية: عملية الموازنة الداخلية في المحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك عن طريق مراجعة تقارير الميزانية الشاملة وصياغة نصوص القرارات لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف؛ وإطار الحوكمة والتشغيل الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ودور صندوق رأس المال المتداول وصندوق الطوارئ وأهميته في السياق العام للميزانية؛ والإجراءات القضائية في المحكمة الجنائية الدولية وآثارها على الميزانية؛ ومتطلبات الإصلاح المؤسسي والإداري، وتحديدًا في سياق إعادة التنظيم المستمرة لـقلم المحكمة (عملية المراجعة)؛ وأهمية الشفافية في عمليات الميزانية والموارد البشرية، ووفورات الحجم وما يترتب على ذلك من تعزيز أوجه التآزر على نطاق المحكمة؛ والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية (مثل هيكل الرواتب، ومكافآت القضاة، والنظام الأساسي والإداري للموظفين، والنظام الموحد للأمم المتحدة)؛ وأفضل الممارسات في مجال الموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين وكذلك التسوية الداخلية للمنازعات.